الدكتور: هشام المراكشي
أستاذ باحث بجامعة شعيب الدكالي
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالجديدة

الوسيط في القانون الدولي الخاص المغربي

دراسة في

- قانون الحالة المدنية المغربية
- قانون الجنسية المغربية
- تنازع القوانين في مجال الأحوال الشخصية
- التركة الشاغرة في القانون الدولي الخاص
- تنازع القوانين في مجال العقود والمعاملات المالية
- تنازع الاختصاص القضائي الدولي
- تنفيذ الأحكام الأجنبية بالمغرب
- تقييد المحررات الصادرة بالخارج بالسجلات العقارية
- شهادة الأبوستيل

دار الأفاق المغربية
الطبعة الأولى
1446 هـ / 2025 م

الفهرس

مقدمة 7
أولاً: نشأة القانون الدولي الخاص 7
ثانيا: تعريف القانون الدولي الخاص 7
ثالثا: الطبيعة القانونية للقانون الدولي الخاص 8
رابعا: مصادر القانون الدولي الخاص 9
1 – التشريع 9
2 – العرف 10
3 – القضاء 10
4 – الاتفاقيات والمعاهدات الدولية 10
خامسا: موضوعات القانون الدولي الخاص 11

الباب الأول: أحكام الحالة المدنية 13

الفصل الأول: التنظيم الإداري لمكاتب الحالة المدنية 17
المبحث الأول: وثائق الحالة المدنية والفئات المخول لها مسك الحالة المدنية 17
المطلب الأول: حجية وثائق الحالة المدنية ونطاق تطبيق القانون 18
الفقرة الأولى: القيمة القانونية والثبوتية لوثائق الحالة المدنية 18
الفقرة الثانية: نطاق تطبيق قانون الحالة المدنية 19
• تساؤل: ما المقصود بجميع المغاربة؟ 19
• تساؤل: ما المقصود بالتراب الوطني؟ 20
• تساؤل: هل يطبق قانون الحالة المدنية المغربي على عديمي الجنسية واللاجئين؟ ... 20
المطلب الثاني: مهام ضباط الحالة المدنية والرقابة على أعمالهم 21
الفقرة الأولى: الأشخاص المؤهلين لحمل صفة ضابط الحالة المدنية 21
أولا: الأشخاص الذين يحملون صفة ضابط الحالة المدنية داخل المغرب 22
ثانيا: الأشخاص الذين يحملون صفة ضابط الحالة المدنية خارج المغرب 22
الفقرة الثانية: مراقبة أعمال ضباط الحالة المدنية 23
أولا: الجهات الإدارية 24
1 – الرقابة على أعمال ضباط الحالة المدنية داخل المغرب 24
2 – الرقابة على أعمال ضباط الحالة المدنية خارج المغرب 24

ثانيا: الجهة القضائية 24
الفقرة الثالثة: مسؤولية ضابط الحالة المدنية 25
أولا: المسؤولية المدنية 26
ثانيا: المسؤولية الجنائية 26
المبحث الثاني: التنظيم الإداري لمكاتب الحالة المدنية 27
المطلب الأول: إحداث مكاتب الحالة المدنية 27
الفقرة الأولى: إحداث مكاتب الحالة المدنية بالمغرب 27
الفقرة الثانية: إحداث مكاتب الحالة المدنية بالخارج 28
المطلب الثاني: المنظومة الرقمية والسجل الوطني 28
الفقرة الأولى: المنظومة الرقمية 28
الفقرة الثانية: السجل الوطني 29
الفصل الثاني: منازعات الحالة المدنية 31
المبحث الأول: رسوم الحالة المدنية ودورها في الإثبات 31
المطلب الأول: رسوم الحالة المدنية 31
الفقرة الأولى: رسم الولادة 32
أولا: الجهات المخول لها تسجيل الولادات 33
• تساؤل: ما هي الجهة التي تصرح بالولد المجهول الأبوين 33
• تساؤل: هل يتم تسجيل المولود الذي ولد ميتا؟ 33
• تساؤل: كيف يتم تسجيل التوأم؟ 34
ثانيا: أجال التصريح بالولادة والجزاء المترتب عن مخالفتها 34
• تساؤل: ما هو الجزاء في حالة عدم احترام الأجال القانونية للتصريح؟ 35
ثالثا: تضمين رسم الولادة لمراجع وثيقتي الزواج وانحلال ميثاق الزوجية 35
• تساؤل: ما هي الجهة المكلفة بمراسلة ضابط الحالة المدنية للقيام بهذا التضمين؟ 35
الفقرة الثانية: رسم الوفاة 36
أولا: الجهات المخول لها التصريح بالوفاة 36
• تساؤل: ما هي الجهة التي تقوم بالتصريح بالوفاة للجثة المجهولة الهوية؟ 37
• تساؤل: كف يتم التصريح بوفاة المفقود؟ 37
ثانيا: أجال التصريح بالوفاة 37
المطلب الثاني: دور وثائق الحالة المدنية في الإثبات 38

الفقرة الأولى: وثائق الحالة المدنية ودورها في إثبات النسب 38
الفقرة الثانية: وثائق الحالة المدنية ودورها في إثبات الإرث 40
الفقرة الثالثة: وثائق الحالة المدنية ودورها في إثبات الجنسية 41
المبحث الثاني: الأسماء الشخصية والعائلية وسيطرة تصحيحها وتغييرها 43
المطلب الأول: الأسماء الشخصية والعائلية 44
الفقرة الأولى: الاسم الشخصي 44
أولا: شروط الاسم الشخصي 44
ثانيا: تغيير الاسم الشخصي 46
• تساؤل: ما هي الحالات التي تجيز تغيير الاسم الشخصي؟ 46
• تساؤل: هل يمكن للشخص الأجنبي تغيير اسمه الشخصي؟ 48
الفقرة الثانية: الاسم العائلي 49
ثانيا: تغيير الاسم العائلي 50
• تساؤل: ما هي الجهة المختصة بتغيير الاسم العائلي؟ 51
• تساؤل: ما هي الجهة المختصة في حالة رفض اللجنة العليا تغيير الاسم العائلي؟ 51
المطلب الثاني: تحيين وتصحيح بيانات رسوم الحالة المدنية 52
الفقرة الأولى: الخطأ المادي 52
أولا: مفهوم الخطأ المادي وحالاته 52
• تساؤل: ما هي حالات الخطأ المادي 53
ثانيا: الجهة المكلفة بتصحيح الخطأ المادي 53
• تساؤل: في حالة رفض الجهة المختصة تصحيح الخطأ المادي؟ 53
الفقرة الثانية: الخطأ الجوهري 54
أولا: مفهوم الخطأ الجوهري وحالاته 54
ثانيا: الجهة المختصة بتصحيح الخطأ الجوهري 54
المطلب الثالث: تسجيل الخنثى وتغيير الجنس 55

الباب الثاني: الجنسية 57
فصل تمهيدي: النظرية العامة للجنسية 59
المبحث الأول: الأحكام العامة للجنسية 59
المطلب الأول: ماهية الجنسية وعناصرها 59
الفقرة الأولى: نشأة الجنسية وتعريفها 59

أولا: نشأة فكرة الجنسية 59
ثانيا: تعريف الجنسية 60
الفقرة الثانية: عناصر الجنسية 60
أولا: الدولة الطرف المانح للجنسية 60
• تساؤل: هل يشترط في الدولة لكي تقوم بمنح جنسيتها أن يكون معترف بها؟ 60
ثانيا: الأشخاص الذاتية والاعتبارية 61
المطلب الثاني: التنازع الإيجابي والسلبي 61
الفقرة الأولى: التنازع الإيجابي في قضايا الجنسية 62
أولا: حالة الوطني متعدد الجنسيات 62
1 - الاعتداد بتطبيق جنسية دولة القاضي 62
2 - الاستثناءات الواردة على مبدأ ترجيح جنسية دولة القاضي 64
ثانيا: الأجنبي متعدد الجنسيات 64
1 - الترجيح بوقت اكتساب الجنسية 64
2 - معيار الجنسية الأقرب إلى أحكام جنسية دولة القاضي 65
3 - معيار الجنسية الفعلية 65
أ - نشأة فكرة الجنسية الفعلية 65
ب - موقف القانون والقضاء المغربيين من الجنسية الفعلية 68
الفقرة الثانية: التنازع السلبي (انعدام الجنسية) 69
المبحث الثاني: نشأة ومصادر الجنسية المغربية 70
المطلب الأول: التطور التاريخي للجنسية المغربية 70
الفقرة الأولى: ما قبل اتفاقية مدريد 70
• تساؤل: ما موقف اتفاقية مدريد من منح الجنسية المغربية؟ 71
الفقرة الثانية: مرحلة الحماية 71
الفقرة الثالثة: مرحلة الاستقلال 72
المطلب الثاني: مصادر قانون الجنسية المغربي 72
الفقرة الأولى: التشريع الداخلي 73
الفقرة الثانية: المعاهدات الدولية 73
الفصل الأول: أحكام الجنسية المغربية الأصلية والمكتسبة 75
المبحث الأول: الجنسية الأصلية 75

المطلب الأول: إسناد الجنسية الأصلية بناء على رابطة الدم 75
الفقرة الأولى: مفهوم رابطة الدم 76
الفقرة الثانية: شروط إسناد الجنسية الأصلية بناء على رابطة الدم 76
أولا: شروط إسناد الجنسية الأصلية بناء على رابطة الدم من جهة الأب 77
1 – أن يكون الأب مغربي 77
• تساؤل: ما هو الوقت الذي يعتد به لمنح الأب جنسيته للمولود؟ 77
• تساؤل: ما هي الجنسية التي يحصل عليها الطفل في حالة وفاة الأب قبل الميلاد؟ 78
2 – إثبات علاقة النسب بين الأب والمولود 78
ثانيا: شروط إسناد الجنسية الأصلية بناء على حق الدم من جهة الأم 78
1 – أن تكون الأم مغربية 79
2 – وجود علاقة بنوة بين الأم والمولود 79
المطلب الثاني: منح الجنسية بناء على رابطة الإقليم 79
الفقرة الأولى: ماهية حق الإقليم 80
الفقرة الثانية: شروط إسناد الجنسية بناء على حق الإقليم 80
أولا: أن يولد الطفل في المغرب 81
ثانيا: أن يكون أبواه مجهولين 81
• تساؤل: ما مصير التصرفات التي أبرمها مجهول الأبوين قبل بلوغه سن الرشد، عند ظهور أحد والديه؟ 82
المبحث الثاني: الجنسية المغربية المكتسبة وأثارها 82
المطلب الأول: أسباب اكتساب الجنسية المغربية 82
الفقرة الأولى: اكتساب الجنسية المغربية بحكم القانون 82
أولا: اكتساب الجنسية المغربية عن طريق الولادة بالمغرب والاقامة به 83
1 – الولادة في المغرب من أبوين أجنبيين ولدا بدورهما فيه 83
2– الولادة في المغرب من أب عربي أو مسلم، والإقامة فيه 84
ثانيا: اكتساب الجنسية المغربية عن طريق الكفالة 84
ثالثا: اكتساب الجنسية المغربية عن طريق الزواج 85
الفقرة الثانية: اكتساب الجنسية المغربية عن طريق التجنيس 87
أولا: اكتساب الجنسية المغربية عن طريق التجنيس العادي 87
ثانيا: اكتساب الجنسية المغربية عن طريق التجنيس الاستثنائي 88

الفقرة الثالثة: اكتساب الجنسية المغربية عن طريق الاسترجاع 89
• تساؤل: في حالة اكتساب الجنسية المغربية عن طريق الاسترجاع، هل تعتبر جنسية أصلية أم مكتسبة؟ 90
المطلب الثاني: آثار اكتساب الجنسية المغربية 91
الفقرة الأولى: الآثار الفردية 91
الفقرة الثانية: الآثار الجماعية لاكتساب الجنسية المغربية 91
الفصل الثاني: زوال الجنسية المغربية 93
المبحث الأول: الفقدان والتجريد من الجنسية المغربية 93
المطلب الأول: فقدان الجنسية المغربية 93
الفقرة الأولى: مفهوم فقدان الجنسية 93
الفقرة الثانية: حالات فقدان الجنسية 94
أولا: حالة الفقد للتجنيس 94
• تساؤل: هل بمجرد تجنس المغربي بجنسية أجنبية يفقد الجنسية المغربية؟ 94
ثانيا: حالة حمل جنسية أجنبية أصلية 95
ثالثا: فقد الجنسية المغربية كنتيجة لزواج المغربية من الأجنبي 95
رابعا: حالة تخلي القاصر المتجنس حكما عن الجنسية المغربية 95
خامسا: فقد الجنسية المغربية نتيجة لشغل وظيفة في مرفق عمومي أو في جيش أجنبي 96
سادسا: حالة الولد المزداد من أب أجنبي وأم مغربية 97
المطلب الثاني: التجريد من الجنسية 98
الفقرة الأولى: حالات التجريد من الجنسية المغربية 98
أولا: الاعتداء أو إهانة للملك أو أعضاء الأسرة الملكية 98
ثانيا: عمل يعد جناية أو جنحة تمس أمن الدولة الداخلي أو الخارجي 99
ثالثا: القيام بأفعال تكون جريمة إرهابية 99
رابعا: ارتكاب عمل يعد جناية ترتبت عنها عقوبة تزيد على الخمس سنوات سجنا 100
خامسا: التهرب من القيام بالواجبات العسكرية 100
سادسا: القيام بأفعال أو تصرفات لفائدة دولة أجنبية تتنافى مع صفته المغربية أو تمس بمصالح المغرب 101
الفقرة الثانية: مسطرة التجريد 101

أولا: أن تكون جنسيته مكتسبة 101
ثانيا: ارتكاب الفعل داخل أجل عشر سنوات من الحصول على الجنسية المغربية 102
ثالثا: الإعلان عن التجريد داخل أجل خمس سنوات 102
المطلب الثالث: سحب الجنسية 102
الفقرة الأولى: حالة سحب الجنسية للتجنيس الخاطئ 103
الفقرة الثانية: حالة استعمال الاحتيال للحصول على الجنسية المغربية 104
• تساؤل: هل تسري مقتضيات سحب وثيقة التجنيس على المجنس بالجنسية المغربية عن طريق الاسترجاع؟ 104
المبحث الثاني: الآثار المترتبة عن زوال الجنسية المغربية 105
المطلب الأول: الآثار المترتب عن فقدان الجنسية المغربية 105
الفقرة الأولى الآثار الفردية 105
• تساؤل: ما هو التاريخ الذي يبدأ فيه سريان فقدان الجنسية المغربية؟ 105
الفقرة الثانية: الآثار الجماعية لفقدان الجنسية المغربية 106
المطلب الثاني: الأثار المترتبة عن التجريد 106
الفقرة الأولى: الآثار الفردية للتجريد من الجنسية المغربية 106
الفقرة الثانية: الآثار الجماعية للتجريد 107
الفصل الثالث: الإثبات في الجنسية 109
المبحث الأول: إثبات حيازة الجنسية المغربية 109
• تساؤل: على من يقع عبء الإثبات في منازعات الجنسية المغربية؟ 109
المطلب الأول: إثبات الجنسية المغربية الأصلية 109
الفقرة الأولى: الحالة الظاهرة 110
الفقرة الثانية: إثبات الجنسية الأصلية بجميع وسائل الإثبات 111
أولا: دور القرائن في إثبات الجنسية المغربية 111
• تساؤل: هل يمكن إثبات الجنسية المغربية بواسطة وثائق الحالة المدنية؟ 112
ثانيا: الإثبات بواسطة حكم قضائي 113
ثالثا: الإثبات بشهادة الجنسية 113
المطلب الثاني: إثبات الجنسية المكتسبة 113
المبحث الثاني: طرق إثبات عدم التمتع بالجنسية المغربية 114

المطلب الأول: إثبات فقدان الجنسية المغربية 114
المطلب الثاني: إثبات التجريد من الجنسية 115
• تساؤل: هل يمكن إثبات عدم التمتع بالجنسية المغربية بواسطة حكم قضائي؟ 115
الفصل الرابع: المنازعات القضائية بشأن الجنسية 117
المبحث الأول: الاختصاص وأنواع الدعاوى في المنازعات المتعلقة بالجنسية 117
المطلب الأول: الاختصاص في المنازعات المتعلقة بالجنسية 117
الفقرة الأولى: الاختصاص النوعي 117
أولا: انعقاد الاختصاص للقضاء العادي 117
• تساؤل: هل الاختصاص ينعقد للمحكمة الابتدائية أم لأقسام قضاء الأسرة؟ 118
ثانيا: اختصاص القضاء الإداري ومحكمة النقض 118
1 - اختصاص القضاء الإداري 118
2 - اختصاص محكمة النقض 118
• تساؤل: ما هي الجهة المختصة بتأويل المقتضيات الدولية المتعلقة بالجنسية؟ 118
الفقرة الثانية: الاختصاص المحلي 119
المطلب الثاني: الدعاوى المرتبطة بمنازعات الجنسية 119
الفقرة الأولى: الدعوى الرئيسية 119
أولا: الحالة التي يكون فيها المعني بالأمر هو المدعي 120
• تساؤل: ضد من توجه هذه الدعوى؟ 120
ثانيا: الحالة التي يكون فيها المعني بالأمر مدعى عليه 120
الفقرة الثانية: الدعوى بموجب الإحالة 120
أولا: إقامة دعوى الإحالة من طرف النيابة العامة 121
ثانيا: إقامة الدعوى بموجب الإحالة بطلب من أحد الأطراف 121
• تساؤل: ما هي المدة المسموح به للنيابة العامة أو للطرف المنازع في الجنسية لتقديم هذه الدعوى؟ 121
الفقرة الثالثة: الدعوى الاعتراضية 121
المبحث الثاني: المسطرة وخصوصية الأحكام الصادرة في قضايا الجنسية 122
المطلب الأول: المسطرة المتبعة في قضايا الجنسية 122
المطلب الثاني: خصوصية الأحكام الصادرة في قضايا الجنسية 123

الباب الثالث: تنازع القوانين 125
الفصل الأول: قاعدة الإسناد 127
المبحث الأول: ماهية قاعدة الإسناد وعناصرها 127
المطلب الأول: تعريف قاعدة الإسناد وخصائصها 127
الفقرة الأولى: تعريف قاعدة الإسناد 127
الفقرة الثانية: خصائص قاعدة الإسناد 128
أولا: قاعدة وطنية 128
ثانيا: قاعدة غير مباشرة 128
ثالثا: قاعدة محايدة 128
رابعا: قاعدة مزدوجة الجانب 129
المطلب الثاني: عناصر قاعدة الإسناد 129
الفقرة الأولى: الفكرة المسندة 129
الفقرة الثانية: ضابط الإسناد 130
الفقرة الثالثة: القانون المسند إليه 130
المبحث الثاني: تفسير قواعد الإسناد 131
المطلب الأول: التكييف 131
الفقرة الأولى: مفهوم التكييف ونشأته 131
أولا: قضية ميراث المالطي 132
ثانيا: قضية وصية الهولندي 132
ثالثا: قضية زواج اليوناني 132
رابعا: قضية أجدن 133
الفقرة الثانية: اتجاهات التكييف 134
أولا: الاتجاه القاضي بإخضاع التكييف لقانون القاضي 134
ثانيا: الاتجاه الثاني إخضاع التكييف للقانون المقارن 134
ثالثا: الاتجاه القاضي بإخضاع التكييف للقانون الأجنبي المختص 135
المطلب الثاني: الإحالة 136
الفقرة الأولى: أنواع الإحالة 137
أولا: الإحالة من الدرجة الأولى 137
ثانيا: الإحالة من الدرجة الثانية 137

الفقرة الثانية: صور الإحالة 138
أولا: التنازع الإيجابي 138
ثانيا: التنازع السلبي 138
الفصل الثاني: مركز القانون الأجنبي أمام القاضي الوطني 139
المبحث الأول: الدفع بالنظام العام كآلية لاستبعاد القانون الأجنبي أمام القضاء الوطني 139
المطلب الأول: مفهوم النظام العام وشروط الدفع به 140
الفقرة الأولى: مفهوم النظام العام 140
الفقرة الثانية: شروط الدفع بالنظام العام 141
1 – إشارة قواعد الإسناد الوطنية لاختصاص القانون الأجنبي المخالف للنظام العام 141
2 – وجود رابطة بين النزاع المطروح ودولة القاضي 142
المطلب الثاني: امتياز الديانة كآلية من آليات استبعاد القانون الأجنبي الواجب التطبيق 142
الفقرة الأولى: انحلال الرابطة الزوجية بين طرفين أحدهما مغربي مسلم 142
الفقرة الثانية: امتياز الديانة في العلاقات الدولية الخاصة التي تجمع بين أجنبيين أحدهما مسلم 144
المبحث الثاني: الغش نحو القانون أو مخالفة معاهدة دولية أو دولة غير معترف بها كمبررات لاستبعاد القانون الأجنبي 146
المطلب الأول: الغش نحو القانون أو التحايل على القانون 146
الفقرة الاولى: ماهية التحايل على القانون 146
الفقرة الثانية: آثار الدفع بالتحايل نحو القانون 147
• تساؤل: ما هو أثر هذا الاستبعاد على جنسية الشخص التي قام باكتسابها؟ 147
المطلب الثاني: استبعاد القانون الأجنبي للدولة غير المعترف بها أو لمخالفته معاهدة دولية 148
الفقرة الأولى: استبعاد القانون الأجنبي للدولة غير المعترف بها 148
الفقرة الثانية: استبعاد تطبيق القانون الأجنبي لتعارضه مع معاهدة دولية مصادق عليها 149
الفصل الثالث: تطبيقات لتنازع القوانين في القانون المغربي في مجال الأحوال الشخصية 151

المبحث الأول: تنازع القوانين في الزواج والطلاق 151
المطلب الأول: تنازع القوانين في مجال الزواج 151
الفقرة الأولى: زواج المغاربة المقيمين بالخارج 152
أولا: أن يكون المغربيان مقيمين بالخارج 153
ثانيا: وجود الإيجاب والقبول 153
ثالثا: انتفاء الموانع 154
رابعا: الأهلية 154
خامسا: توفر الولي عند الاقتضاء 154
سادسا: عدم الاتفاق على إسقاط الصداق 154
• تساؤل: ما هو الحل إذا لم يتم الاتفاق على إسقاطه لكن لم يتم ذكره في العقد؟ 154
سابعا: حضور شاهدين مسلمين في مجلس العقد 155
• تساؤل: هل تتم الإشارة في العقد إلى إسلامهما؟ 155
• تساؤل: هل تشترط الذكورة في الشاهدين 155
ثانيا: الشروط الشكلية 156
الفقرة الثانية: حالة الزواج المختلط وزواج الأجانب بالمغرب 157
أولا: الزواج المختلط 157
ثانيا: زواج الأجانب بالمغرب 158
أولا: الشروط الجوهرية 159
ثانيا: الشروط الشكلية 160
1- الخضوع للشكل المنصوص عليه في القانون الوطني للزوجين الأجنبيين 160
2- الخضوع للشكل المنصوص عليه في القانون المغربي 160
• تساؤل: تعدد جنسيات أحد طرفي عقد الزواج؟ 160
المطلب الثاني: تنازع القوانين في انحلال العلاقة الزوجية 161
الفقرة الأولى: القانون الواجب التطبيق على طلاق المغاربة بالخارج 161
أولا: إخضاع طلاق المغاربة في الخارج للقانون المغربي 161
ثانيا: استبعاد القانون المغربي من قبل القضاء الأوروبي 163
الفقرة الثانية: المستحقات المالية للزوجة أثناء الطلاق 164
• تساؤل: هل يبت القضاء المغربي في الطلاق إذا كان الزواج باطلا؟ 165
المبحث الثاني: تنازع القوانين بخصوص آثار انحلال العلاقة الزوجية 166

المطلب الأول: النسب والحضانة في القانون الدولي الخاص المغربي 167
الفقرة الأولى: النسب 167
أولا: البنوة الشرعية 168
ثانيا: البنوة غير الشرعية 168
الفقرة الثانية: الحضانة 169
إشكالية: المصلحة الفضلى للطفل وامتياز الديانة 172
المطلب الثاني: الكفالة والنفقة في القانون الدولي الخاص المغربي 173
الفقرة الأولى: الكفالة في القانون الدولي الخاص 173
أولا: القانون الواجب التطبيق على الكفالة 174
ثانيا: موقف القضاء الأوروبي من الكفالة 174
الاتجاه الثاني القاضي باستبعاد القانون الواجب التطبيق على الكفالة 175
الفقرة الثانية: النفقة في القانون الدولي الخاص 177
أولا: مفهوم النفقة 177
ثانيا: القانون الواجب التطبيق على النفقة في العلاقات ذات العنصر الأجنبي 174
المطلب الثالث: تنازع القوانين في الميراث والوصية 179
الفقرة الأولى: ضوابط الميراث عند تنازع القوانين 179
إشكالية: التوارث بين مسلم وغير مسلم 180
• تساؤل: ما موقف القضاء المغربي من توارث مسلم وغير مسلم؟ 181
إشكالية الإسلام بعد وفاة المورث؟ 182
الفقرة الثانية: تنازع القوانين في مجال الوصايا 182
أولا: الطبيعة القانونية لعقد الوصية 183
• تساؤل: ما هو موقف المشرع المغربي من شكل الوصية؟ 183
الفقرة الثالثة: التركة الشاغرة في القانون الدولي الخاص 184
أولا: التركة الشاغرة للمغاربة المقيمين بالخارج 185
ثانيا: تركة الأجانب بالمغرب 186
• تساؤل: هل تصح هنا أن تؤول تركة الهالك غير المسلم للدولة المغربية؟ 187
الفصل الرابع: تنازع القوانين في مجال العقود والمعاملات المالية 189
المبحث الأول: تنازع القوانين في مجال التعاقد 189

المطلب الأول: الشروط الجوهرية للعقد 190
الفقرة الأولى: الاختيار الصريح 190
الفقرة الثانية: الاختيار الضمني 191
المطلب الثاني: الشروط الشكلية للعقد 194
المبحث الثاني: تنازع القوانين بالنسبة للأموال 195
المطلب الأول: تنازع القوانين في الأموال العقارية 196
الفقرة الأولى: مبررات إخضاع العقار لموقعه 197
أولا: المبررات السياسية 197
ثانيا: المبررات القانونية 197
الفقرة الثانية: نطاق سريان قاعدة خضوع العقار لقانون الموقع 198
أولا: القانون الواجب التطبيق على الحقوق العينية الأصلية 198
ثانيا: الحقوق العينية التبعية 198
• تساؤل: ما هو القانون الواجب التطبيق على العقود الواردة على العقار؟ 199
المطلب الثاني: القانون الواجب التطبيق على المنقول 200
الفقرة الأولى: القاعدة العامة خضوع المنقول لقانون موقعه 201
• تساؤل: ما هو القانون الذي تخضع له السفن والطائرات؟ 201
الفقرة الثانية: تغير موقع المنقول «التنازع المتحرك» 201

الباب الرابع: تنازع الاختصاص القضائي الدولي وتذييل الأحكام الأجنبية بالصيغة التنفيذية 203

الفصل الأول: تنازع الاختصاص القضائي الدولي 205
المبحث الأول: أسس وقواعد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم الوطنية 206
المطلب الأول: مفهوم الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم الوطنية والقيود الواردة عليه 206
الفقرة الأولى: تعريف الاختصاص القضائي الدولي وتمييزه عن تنازع القوانين 206
الفقرة الثانية: خصائص الاختصاص القضائي الدولي 207
أولا: قواعد الاختصاص القضائي الدولي قواعد مادية 207
ثانيا: قواعد الاختصاص القضائي الدولي قواعد أحادية الجانب 208
ثالثا: قواعد الاختصاص القضائي الدولي قواعد وطنية 208
الفقرة الثالثة: القيود الواردة على حق الدولة في تنظيم الاختصاص الدولي

لمحاكمها 208
أولا: الدول الأجنبية والهيئات الدولية 208
ثانيا: الحصانة القضائية لرؤساء الدول الأجنبية والمبعوثين الديبلوماسيين 209
المطلب الثاني: تخلي القضاء الوطني عن اختصاصه الدولي 210
الفقرة الأولى: التخلي عن الاختصاص القضائي الدولي لقيام ذات النزاع أمام محكمة أجنبية 210
الفقرة الثانية: نظرية التخلي عن الاختصاص القضائي بناء فكرة الارتباط 211
الفقرة الثالثة: التخلي عن الاختصاص القضائي بناء على ضابط الخضوع الاختياري 212
المبحث الثاني: ضوابط الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم المغربية في ضوء مشروع قانون المسطرة المدنية 23/22 213
المطلب الأول: ضوابط المعيار الشخصي في إسناد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم الوطنية 214
الفقرة الأولى: ضابط الجنسية 214
تساؤل في حالة تعدد الجنسيات ما هو القضاء المختص؟ 215
• تساؤل: هل يشمل الاختصاص القضائي للمحاكم جنسية الأشخاص الاعتبارية؟ 215
الفقرة الثانية: ضابط موطن أو محل إقامة المدعى عليه 216
الفقرة الثالثة: ضابط سلطان الإرادة 217
• تساؤل: ماذا لو لم يحضر المدعى عليه للمحكمة رغم توصله بالاستدعاء، هل يعتبر هذا موافقة ضمنية؟ 218
المطلب الثاني: الضوابط الموضوعية لإسناد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم الوطنية 219
الفقرة الأولى: ضابط موقع العقار 219
الفقرة الثانية: قضايا الأحوال الشخصية 220
أولا: دعوى النفقة 220
ثانيا: دعوى نسب القاصر أو الولاية على النفس أو المال 220
ثالثا: انحلال ميثاق الزوجية 221
رابعا: مسائل الأحوال الشخصية الأخرى 222
الفقرة الثالثة: الدعاوى المتعلقة بالمعاملات المالية والمسؤولية التقصيرية 222
أولا: المال الموجود بالمغرب 222

ثانيا: الالتزامات التعاقدية 223
ثالثا: المسؤولية التقصيرية 224
رابعا: مساطر صعوبات المقاولة المفتوحة بالمغرب 224
خامسا: دعاوى حق الملكية الفكرية 224
الفصل الثاني: تنفيذ الأحكام والعقود الأجنبية 227
المبحث الأول: تنفيذ الأحكام الأجنبية 227
• تساؤل: ما القيمة القانونية للحكم الأجنبي قبل تذييله بالصيغة التنفيذية؟ 227
المطلب الأول: الاختصاص في دعوى تذييل الأحكام الأجنبية بالصيغة التنفيذية 229
الفقرة الأولى: الاختصاص النوعي 229
أولا: قضايا الطلاق أو التطليق أو الخلع أو الفسخ 229
• تساؤل: هل هذا التعديل يشمل كذلك العقود الأجنبية المنهية للعلاقة الزوجية أم يقتصر على الأحكام فقط؟ 229
ثانيا: قضايا الأحوال الشخصية الأخرى 230
الفقرة الثانية: الاختصاص المحلي في دعوى تذييل الأحكام الأجنبية بالصيغة التنفيذية 231
المطلب الثاني: شروط تذييل الأحكام الأجنبية بالصيغة التنفيذية 232
• تساؤل: هل التذييل بالصيغة التنفيذية يشمل فقط الأحكام الصادرة عن دول تجمع بينها وبين المغرب اتفاقيات ثنائية؟ 232
الفقرة الأولى: صحة الحكم الأجنبي 233
الفقرة الثانية: صدور الحكم الأجنبي عن محكمة مختصة 234
• تساؤل: هل يراقب القضاء المغربي الاختصاص الداخلي للمحكمة الأجنبية مصدرة الحكم أم يكتفي بمراقبة الاختصاص الدولي فقط؟ 235
الفقرة الثالثة: عدم مساس الحكم الأجنبي بالنظام العام 236
• تساؤل: هل يمكن التذييل الجزئي للحكم الأجنبي؟ 239
المبحث الثاني: تنفيذ العقود الأجنبية الصادرة بالخارج بالمغرب 240
المطلب الأول: تذييل العقود الأجنبية بالصيغة التنفيذية 241
الفقرة الأولى: إخضاع جميع العقود المبرمة بالخارج لمسطرة التذييل 241
• تساؤل: هل الفصل 432 من ق م م يشمل العقود المتعلقة بالأحوال الشخصية؟ 242
• تساؤل: ما هو الإجراء الواجب القيام به في حالة الشك في الوثيقة الأجنبية؟ 243

الفقرة الثانية: عقود صادرة بالخارج مستثناة من التذييل بالصيغة التنفيذية 244
أولا: العقود العرفية 244
ثانيا: العقود الصادرة في فرنسا أو إسبانيا 246
• تساؤل: هل العقود المحررة في هذين البلدين معفية من التذييل بالصيغة التنفيذية؟ 246
ثالثا: العقود المبرمة بالقنصليات المغربية بالخارج 249
• تساؤل: هل الوثائق العدلية الصادرة بالقنصليات المغربية تخضع للتصديق؟ 250
المطلب الثاني: العقود الخاضعة لشهادة الأبوستيل 251
الفقرة الأولى: نطاق تطبيق اتفاقية الأبوستيل 251
أولا: النطاق الترابي لاتفاقية الأبوستيل 251
ثانيا: الوثائق المشمولة باتفاقية الأبوستيل 252
• تساؤل: هل شهادة الأبوستيل تعفي من التذييل بالصيغة التنفيذية؟ 252
• تساؤل: هل تشمل اتفاقية الأبوستيل الوثائق الصادرة عن فرنسا وإسبانيا؟ 253
الفقرة الثانية: وقت سريان الاتفاقية 253
• تساؤل: ما هو الحل في حالة الإدلاء بوثائق عمومية أجنبية تحمل شكلية الأبوستيل تعود لتاريخ لم تكن فيه الاتفاقية سارية المفعول بعد بلادنا؟ 254
خاتمة 255
الملحق 257
قائمة المراجع 281
الفهرس 297

إن مادة القانون الدولي الخاص، تعتبر مادة حيوية، يدرسها الطلبة خلال سلك الإجازة، وقد تمت برمجتها في النظام الجديد لسلك الإجازة في مختلف الكليات بعدما كانت تدرس في بعضها فقط.

وكنت دائما أتساءل مع نفسي، ما سبب قلة الكتابات في مجال القانون الدولي الخاص؟

ووصلت إلى نتيجة مفادها، أن الكتابة في القانون الدولي الخاص، شاقة ومتعبة جدا، وتحتاج للنفس الطويل، فالباحث في هذا المجال لا يكتفي بمعرفة قانونه الوطني فقط، بل لا بد له من معرفة القانون الأجنبي، مما يصعب مهمته.

فضلا عن ضرورة الإلمام بموقف القضاء ليس الوطني بل المقارن، والذي قد يبت في قضية وطنية، خاصة القضاء الأوروبي، بحكم الجالية المغربية المقيمة في البلدان الأوروبية.

وفضلا عن ذلك، فلا بد من الاطلاع على الاتفاقيات الدولية سواء الجماعية أو الثنائية، وبالنسبة للمغرب فهي كثيرة جدا، حيث أبرمت المملكة المغربية اتفاقيات ثنائية مع أزيد من 60 دولة، ويجب على الباحث الإلمام بها خاصة تلك المتعلقة بالمجال الأسري والتعاون القضائي، والتي قد تتضمن استثناءات على القاعدة القانونية الوطنية، وكما هو معلوم فعند التعارض ترجح الاتفاقية الدولية على القانون الداخلي.

ومما يصعب من مأمورية القانون الدولي الخاص كذلك، أن محاوره متعددة فبالإضافة إلى الجنسية نجد تنازع القوانين ومركز الأجانب وتنازع الاختصاص القضائي الدولي وتنفيذ الأحكام والعقود الأجنبية بالدولة الوطنية، وهذه المواد مرتبطة مع بعضها البعض، فلا يمكن دراستها إلا مشتملة، فهي ليست موضوعات متفرقة بل وحدة متكاملة، فلا يمكن فهم تنازع الاختصاص القضائي الدولي، دون فهم تنازع القوانين، ولا يمكن فهم هذا الأخير دون معرفة أحكام الجنسية.

وقد أضفنا نحن موضوعا آخر لموضوعات القانون الدولي الخاص، واعتبرنا أنه مهم جدا وهو محور قانون الحالة المدنية، خاصة في شقها المتعلق بإثبات الولادات والوفيات والنسب والجنسية، وغيرها من الموضوعات التي تتقاطع مع القانون الدولي الخاص.

مطبعة الأمنية - الرباط

الثمن: 100 درهم

9 789920 526500

دار الآفاق المغربية